

١٠ - التحديات التي تواجه القطاع السياحي في ظل تطبيق التكنولوجيا

الحديثة:

يرى البعض أن التقدم الهائل في كل من تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ودخول تلك التكنولوجيا في المجال السياحي سوف يؤثر على الشركات السياحية ووكالات السياحة والسفر بالسلب فعلى سبيل المثال... في مجال الطيران فالبعض يرى أن ظهور التذكرة الإلكترونية سوف يؤدي إلى تقليل دور الوكيل السياحي تدريجياً إلى أن يقضي عليه نهائياً في المستقبل. حيث أن العميل أصبح بإمكانه إجراء كافة التفاصيل المتعلقة باللحجز دون اللجوء إلى الوكيل السياحي.

ومن هنا سوف يفقد الوكيل السياحي دوره ولن تكون له فائدة بعد ذلك، وقد سعى أيضاً منظموا البرامج السياحية Tour operators في الوقت الحالي إلى اتباع نفس السياسة المتتبعة من شركات الطيران وهي تقليل دور الوسيط السياحي

ولكن نجد أن هناك بعض الآراء الأخرى الأكثر تفاؤلاً وهي التي ترى أن استخدام التكنولوجيا في المجال السياحي لن يقضى على دور الشركات ووكالات السياحة والسفر بل أنه سوف يدخل بعض التغيرات على الوظائف التي كانت تقوم بها الشركة السياحية، الوكيل السياحي، وكذلك فإن الأمر سوف يتطلب مجاراة الشركات ووكالات السياحة والسفر للتقدم التكنولوجي الحادث سواء في مجال المعلومات أو الاتصالات.

وكذلك يجب على الشركات السياحية الاستعداد لدخول عصر جديد هو عصر الثورة التكنولوجية وذلك عن طريق إعادة النظر في الأهداف العامة التي يتبعها الوصول إليها وفي الاستراتيجيات التسويقية المتتبعة من قبلها ومحاولة إعادة تحليل وفهم رغبات واحتياجات عملائها.

ومما سبق يتضح لنا أن الشركات ووكالات السياحة والسفر يجب أن تركز على كيفية الارتفاع بمستوى أداء عاليتها وكيفية الوصول إلى الأسلوب الأمثل والأكثر تميزاً في تقديم الخدمة السياحية لعملائها وبالتالي تستطيع أن تشتت لعملائها أنه لا يمكن الاستغناء عنها، أو إحلال التكنولوجيا محلها وأنها مازالت هي الجهة الوحيدة التي تستطيع تلبية جميع رغبات واحتياجات عملائها وتقديم الخدمات المقدمة من قبله بمتانة الدقة والسرعة وعلى أعلى مستوى من الكفاءة والتميز في الأداء.

أما عن فكرة تقليل التذكرة الإلكترونية لدور الوكيل السياحي فإن الرد عليها هو أنه رغم انتشار استخدام التذكرة الإلكترونية في كثير من البلدان المتقدمة إلا أن معظم المسافرين على مستوى العالم مازالوا يلجأون إلى وكيلهم السياحي لإجراء الحجوزات الخاصة بهم وإصدار التذاكر المطلوبة للسفر.

ومن هنا نستطيع القول بأن الوكيل السياحي سوف يظل محتفظاً بدوره ك وسيط بين عملاء وشركات الطيران المختلفة.

ولكى تستطيع الشركات ووكالات السفر الحفاظ على وجودها فى ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة فعليها أن تقوم بالأتى:

١- إدخال نظام الحجز الإلكتروني Electronic booking system بالشركة لإجراء التذاكر الإلكترونية للعملاء الذين يفضلونها عن التذاكر الورقية.

٢- التركيز على تقديم الرحلات السياحية الشاملة والترويج للمقاصد السياحية الجديدة أكثر من التركيز على بيع تذاكر الطيران.

٣- بالنسبة للشركات السياحية التي يعتمد دخلها بشكل كبير على العمولات الناتجة عن بيع تذاكر الطيران لحساب شركات الطيران المختلفة التي تحتاج إلى فرض رسوم على خدماتها المختلفة لتعويض الخسارة الناتجة عن خدمة الوكيل السياحى، الشركة السياحية وفىامهم بالحجز لأنفسهم عن طريق الإنترنط.

ولكن فى نفس الوقت يجب أن يشعر العميل أن الوكيل السياحى يقوم بإضافة شيء متميز له يستحق تلك الرسوم المفروضة.

وخلاصة القول أنه يجب إشعار العملاء بأن الشركة ، أو الوكالة السياحية يامكانها أن تقدم لعملائها مالا يستطيع الحاسب الآلى والإنترنت تقديمها لهم.

١١- **الرؤية المستقبلية للشركات السياحية فى ظل المتغيرات التكنولوجية الحديثة:** حاصل، رؤية مستقبلية لشركات سياحة من ظل المتغيرات التكنولوجية

ومما سبق يتضح لنا أن الشركات السياحية المصرية ما زالت فى طور التعرف على الوسائل التكنولوجية الحديثة خاصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأنها مازالت تمارس تجاربها الأولى لتلك الوسائل الحديثة كما أنها تحتاج إلى العديد من المتطلبات على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى الشركة السياحية نفسها حتى تستطيع مواكبة العصر التكنولوجي الحديث ومواجهة المنافسة والتحديات الدولية التى سوف تتعرض لها خلال الأعوام القادمة فى ظل المتغيرات الدولية المصاحبة لعصر الثورة التكنولوجية التى نعيش به فى الوقت الحالى.

ويرى البعض أن استخدام الشركات السياحية المصرية لเทคโนโลยيا المعلومات وخاصة لشبكة الإنترنط فى مجال البيع الإلكترونى مازال محدودا ولكنه سوف ينتشر خلال السنوات العشر المقبلة حتى تصبح التجارة الإلكترونية فى المجال السياحى السمة الرئيسية السائدة فى الدولة.

كما يرى البعض أنه فى ظل ظاهرة العولمة التى بدأت بعض سماتها فى التتحقق وأهم تلك السمات ما يلى:

١- ثورة تكنولوجيا المعلومات.

٢- التكتلات الإقليمية بين الدول.

٣- اتفاقية "الجات".